شناشيل

لا وقت للزعل

■ عدنان حسين

الزميلات والزملاء الإعلاميون الذين نشطوا بحماسة لتعديل قانون حقوق الصحفيين قبل أن يشرّعه مجلس النواب ربما زعلوا لأن جهودهم الدؤوبة لم تُثمر الصيغة المثلى التي أرادوها كيما يضمنوا لهم ولسائر أهل المهنة قاعدة قانونية راسخة لأداء مهمتهم الاجتماعية الراقية بحرية والعيش هم وعائلاتهم بكرامة ومن دون خوف.

الزعل له ما يُبرره بعض الشيء، فصيغة القانون التي مرّرها البرلمان لم تتحسن وتتشذب كفاية بما يكفل الا يكون القانون متعارضاً في بعض أحكامه مع أحكام الدستور ومع العهود والمواثيق الدولية ذات العلاقة. ولكن ليتذكروا أن الصيغة الأولى للقانون كانت سيئة للغاية ما أثار حفيظتنا ومعنا العديد من أهل القانون ونشطاء المجتمع المدني والمنظمات الدولية المتخصصة، وحفّزنا على العمل لتعديل تلك الصيغة. وليتذكروا أيضاً أن جهودنا أثمرت في الواقع صيغة أقل سوءاً ويمكن اعتمادها أساساً لقانون جديد (معدّل) لا بدّ من مواصلة العمل من أجله في المستقبل. وليتذكروا أخيراً ان القاعدة الذهبية تقول: ما لا يُدرك كلّه لا يُترك جلّه.

قانون حقوق الصحفيين ليس هو القانون الوحيد الذي وُلد ناقصاً وقاصراً في كنف البرلمان الحالي والبرلمان السابق، فمعظم القوانين الصادرة منذ العام ٢٠٠٥ حتى الآن هي من هذا النوع، بل ان أبا القوانين، الدستور، هو أيضاً ناقص وقاصر، ولم يؤد مجلس النواب السابق واجبه في تعديله. وحتى الآن لم تظهر أية إشارة على أن المجلس الحالي سيضطلع بالمهمة، بل حتى لو أدرج هذا المجلس التعديلات الدستورية في جدول أعماله فما من ضمانة بان هذه التعديلات ستكون حسنة وجيدة وايجابية بما يستجيب لحاجات الشعب العراقي الآنية وتطلعاته المستقبلية.

أكثر من هذا ان دولتنا الميمونة لم تزل تعمل بمعظم قوانين صدام حسين، ووسطنا الإعلامي محكوم حتى هذه اللحظة بتلك القوانين. حتى القوانين الجديدة لم تخلُ هي الأخرى من المثالب والعيوب ولم تُعدم تطبيقاتها الجور والتعسف وانتهاك أحكام الدستور والمبادئ الديمقراطية، وأبرز مثال على هذا مواد مكافحة الإرهاب التي راح ضحية لها العديد من الأبرياء، وبينهم نشطاء المتظاهرين الذين طالبوا الدولة بمكافحة حقيقية للإرهاب والجريمة المنظمة واجتثاث ظاهرة الفساد المالي والإداري وتوفير الكهرباء وسواها من الخدمات وتأمين العمل للخريجين .. وما الى ذلك.

في المجالس الخاصة تبرر المصادر المقربة من الحكومة إلحاح مسؤولي الحكومة لإصدار قانون حقوق الصحفيين على عجل بـ"مواجهة الإعلام المضاد للعملية السياسية"، وهم يقصدون بهذا على وجه التحديد قنوات فضائية عراقية تعمل من الخارج كالشرقية والرافدين والبغدادية ومواقع الكترونية أخرى .

هذه سياسة عقيم جُرّبت كثيراً في الماضي ولم تنفع، فالإعلام "المضاد" لا يُواجه بالإجراءات القسرية أو التعسفية، وإنما بالإعلام الحقيقي، وفقاً لقاعدة "الدواء من جنس الداء" كما قالت العرب قديماً. ولو كانت لدينا مؤسسة إعلامية وطنية كفوءة تعمل طبقاً للأسس والقواعد والتقاليد المهنية للإعلام الحر لكانت هي أفضل وسيلة لإبطال مفعول الإعلام المضاد.

والواقع أن "الإعلام المضاد" يتعيّش على أخطاء الحكومة وعيوب العملية السياسية برمتها، وهي كثيرة للغاية إلى حدّ أن هذا الإعلام لا يحتاج لأن يَجهد كثيراً من أجل الحصول على المواد اللازمة له، ففي كل يوم هناك عشرات القصص والقضايا التي توفّر مادة دسمة لهذا "الإعلام المضاد". و"الإعلام المضاد" يتعيش على تردي مستوى الإعلام الذي تقدمه شبكة الإعلام العراقي.

تريدون مكافحة "الإعلام المضاد"؟ .. حدّوا من أخطاء مؤسسات الدولة، وهذا يكون خصوصاً بمكافحة الفساد بكل أنواعه المستشري فيها، وعالجوا عيوب ونقائص العملية السياسية، وهذا يكون خصوصاً بالإقلاع عن المحاصصة، وأصلحوا حال شبكة الإعلام العراقي باجتثاث الفساد وعدم الأهلية والترهل في دواوينها وأروقتها وفروعها ومكاتبها. وأخيراً حسّنوا صيغة قانون حقوق الصحفيين بما يسمح للإعلام بأن يرى ويسمع وينقل ما يراه ويسمعه وينتقد ما يستدعي النقد بحرية حتى لو لم يكن يُعجب رجال الدولة.

تقرير لجنة الأمن والدفاع بشأن أحداث سجن الحلة

تواطؤ وفساد مالي وإداري أدى إلى هروب السجناء

□ بغداد / المدى

حصلت المدى الأحد، على نسخة من تقرير لجنة الأمن والدفاع البرلمانية بشأن أحداث سجن الحلة المركزي، الذي تمت قراءته في مجلس النواب خلال جلسته الـ(٢١) التي عقدت اليوم.

وأظهرت الحقائق في التقرير أن السجن يحتوي على ١٢٧٥ سجينا غالبيتهم محكومون بأحكام ثقيلة تتراوح من خمس سنوات إلى المؤبد، وان عدد حراس السجن ٤٠٠ حارس، حيث كان عدد الموجودين من الحراس في ليلة الحادث قليل مقارنة بهذا العدد".

وأكد التقرير أن "الفساد الإداري موجود وواضح من خلال إدخال ملابس عسكرية وأجهزة الهاتف المحمول إلى داخل السجن وأدوات ممنوعة مثل الكتر الحديد، وهذا ما يشير إلى وجود تواطؤ بين حراس السجن والسجناء"، مبينا أن "مدير السجن ليس لديه الخبرة العسكرية اللازمة لإدارته، حيث سبق وان قام النزلاء بحجز اثنين من الحراس لتنفيذ مطالبهم قبل شهر من هذا الحادث".

وأدناه النص الكامل للتقرير:-

تقرير لجنة الأمن والدفاع البرلمانية بشأن حادثة هروب السجناء من سجن الحلة

١- في الساعة ٢٢٤٠ من يوم ٢٠١١/٨/٥

تم سماع نداء بواسطة أجهزة نجدة بابل بان هنالك حادث هروب للسجناء من سجن الحلة الإصلاحي ونداءات متكررة حول اتخاذ الحيطة والحذر واتخاذ الإجراءات من قبل الجهات الأمنية، سارعت فورا إلى مكان الحادث بعد أن أرسلت نداء إلى المعنيين بأنني قادم إلى مقر الحادث وفي هذه الأثناء اتصلت بالسيد حسن السنيد رئيس لجنة الأمن والدفاع وأخبرته بالحادث واخبرني بضرورة متابعة الموضوع وإخباره بما يجري وجرى التواصل مع القائد العام للقوات المسلحة بذلك، وعندما وصلت إلى مكان الحادث وجدت قوة (swat) والجيش يتدفق لتطويق مكان الحادث وتكدس السيارات والعجلات في الفلكة القريبة من السجن ووجدت المحافظ ومسؤولي الأجهزة الأمنية وآمر لواء ٣١ في مكان الحادث، وكان قائد الشرطة في داخل السجن وحاولت تفريق العجلات واخذ الحيطة والحذر للصعود على الدور المجاورة للسجن وكان لا يزال إطلاق النار مستمر بين السجناء وحراس السجن في داخل السجن، وحدث هنالك حريق داخل السجن لأجل إلهاء الجهات الأمنية وتنفيذ الهروب الجماعي، وتم حضور قائد عمليات الفرات الأوسط الفريق عثمان الغانمي بعدها تم اقتحام السجن من قبل قوات (swat) بقيادة النقيب رياض والملازم أول عبد الأمير بعد أن تم رمي القنابل الصوتية والدخانية، وتم تحرير الرهائن الخمسة الذين تم احتجازهم من قبل السجناء، وكانت العملية البطولية حيث يتطلب تكريم هؤلاء الأبطال. وتم إطفاء الحريق من قبل منتسبي الدفاع المدني في بابل، حيث تم إحراق الحاسبات العائدة للسجن وبعض القاعات وتم قطع التيار الكهربائي لتسهيل عملية الهروب الجماعية. وأدى الحادث إلى استشهاد احد حراس السجن وهو سعد غانم حمزة وجرح (٣) من الحراس الأمنيين للسجن وقتل ثلاثة من السجناء وجرح خمسة منهم وتم إلقاء القبض على احد السجناء الذي كسر حوضه عندما كان يحاول القفز من السياج، وكذلك تم إلقاء القبض على احد الفارين من السجن في احد الأحياء القريبة من السجن ولم يبق سوى سجين واحد لم يتم الإمساك به وهو المدعو ثامر موسى مهدي شاهر الحسناوي من منطقة الكفل/ العلقمي محكوم ١٥ سنة ضمن المادة ٤٤١ من قانون العقوبات، متهم بجريمة تسليب وإرعاب.

٢- مجريات الحادث:

أ- في الساعة ٢٢١٥ قام احد النزلاء ومعه مجموعة من النزلاء من السجن بحجز حارس امني كرهينة بواسطة سلاح كاتم وهمي واجبره إلى الصعود إلى الطابق العلوي وتم قطع (السيم) الشائك بواسطة كتر حديد تم إدخاله إلى السجن وكذلك المسدس الوهمي عن طريق زيارة السجناء وتم دخول إلى غرفة الاستراحة في الطابق العلوي أثناء استراحة الحراس وتم الاستيلاء على (٤) بنادق كلاشينكوف و(٢(pkc حيث تمكنوا من فرض سيطرتهم على الأبراج، وقام احد الحراس الأمنيين بمقاومتهم حتى نفذ عتاده واستشهد، وتم الهروب عن طريق بناية البيطرة المجاورة للسجن وكان الهاربون يرتدون ملابس الشرطة.

ب- كان هنالك تبادل إطلاق نار بين النزلاء وحراس السجن، وكانت هنالك مجموعة ساعدت السجناء ولم يعرف مصدرها حتى الآن.

ج- قام السجناء بإضرام حريق كبير، حيث أحرقت قسم من محتويات السجن ومنها الحاسبات وبعض القاعات وتم قطع التيار الكهربائي لأجل الهاء القوى الأمنية والقيام بهروب جماعي وتم إطفاء الحريق من قبل منتسبي مديرية الدفاع المدني في بابل.

د- حاول السجناء الاستيلاء على مشجب الذخيرة في السجن ولكن تدخل قوة (swat) حالت دون حدوث ذلك حيث قامت قوة (swat) باقتحام السجن باستخدام القنابل الصوتية والدخانية وقاموا بتحرير الرهائن الخمسة الذين احتجزوا من قبل السجناء.

هـ- عند وصولي إلى مكان الحادث بقيت أنا ومسؤول اللجنة الأمنية ملازما لمكان الحادث حتى انتهاء الحادث.

٣- الحقائق:

أ- يحتوي السجن على ١٢٧٥ سجينا اغلبهم محكومين بأحكام ثقيلة تتراوح من خمس سنين فما فوق.

ب- عدد حراس السجن ٤٠٠ حارس، لكن نجد أن الموجود من الحراس في ليلة الحادث قليل مقارنة بهذا العدد وهذا دليل على تسيب الحراس.

ج- الفساد الإداري موجود وواضح من خلال إدخال ملابس عسكرية وأجهزة الهاتف المحمول إلى داخل السجن وأدوات ممنوعة مثل الكتر الحديد.

د- لم يكن اختيار مدير السجن موفقا حيث لم تكن لديه الخبرة العسكرية اللازمة لإدارة السجن.

هـ- سبق وان قام سجناء أو نزلاء السجن بحجز اثنين من حراس السجن لتنفيذ مطالبهم قبل شهر من هذا الحادث، وتم التفاوض معهم وهذا إنذار مبكر لعملية الهروب مجددا.

و- هنالك تواطؤ بين حراس السجن والسجناء يتمثل بتسهيل إدخال المواد الممنوعة مثل الحبوب المخدرة والأدوات الجارحة أثناء زيارة السجناء.

ز- تم كتابة تقارير أمنية من قبل مديرية استخبارات وامن بابل إلى المديرية العامة والى مديرية الشرطة والأجهزة التنفيذية بوجود رشاوى داخل السجن وإدخال مستمر لأجهزة النقال والحبوب المخدرة ولم يتخذ أي إجراء بصدد هذا التقارير.

٤. التوصيات:

١. تشكيل لجنة تحقيقيه من قبل مجلس النواب للاطلاع على تفاصيل الحادث ومجرياته.

٢. تغيير مدير السجن وإدارة السجن بالكامل ونقلهم أو إحالتهم إلى القضاء في حالة تورطهم بهذه العملية.

٣. إعادة النظر في كافة الحراس الأمنيين للسجن والعمل على تبديل غير الكفوئين منهم ومحاسبة المقصر منهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى.

٤. القيام بزيارات ميدانية مستمرة من قبل لجان من وزارة العدل للاطلاع على حالة النزلاء وما يجري في السجن من خروق وملاحظة احتياجات السجناء.

٥. ضرورة إيجاد مقر بديل للسجن ويكون خارج المحافظة أو نقل عدد من السجناء من سجن الحلة إلى سجون أخرى لقليل الزخم في هذا السجن.

٦. جعل إدارة السجن بمسؤولية الجيش والشرطة لأدراك أي حالة تحدث داخل أو خارج السجن.

٧. القيام بالتفتيش الدقيق أثناء زيارة السجناء وتفتيش كل شخص يدخل إلى داخل السجن لمنع إدخال أي مواد ممنوعة إلى السجناء.

◆ حراس يسهلون إدخال ملابس عسكرية وأجهزة هاتف محمول

◆ إحالة قائد السجن ومعاونيه إلى القضاء

الشهرستاني يلغي عقود الشركة الكندية والألمانية

دولة القانون : لم نرتكب جريمة والبعض استخدم وثائق مزورة

□ بغداد / المدى

دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه، الاثنين، إلى ضرورة إبعاد ملف محاربة الفساد عن خلافات الكتل السياسية، في حين أكد أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة اعترض على عقدي الشركتين الألمانية والكندية.

وقال الشلاه في مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان وحضرته المدى ، إن "المحاضر الرسمية لاجتماعات لجنة الطاقة الوزارية تؤكد اعتراض نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني على عقدي الشركتين الكندية والألمانية وإصرار وزير الكهرباء على التوقيع".

وأضاف الشلاه أن "البعض يستعمل وثائق غير دقيقة بشان هذا الموضوع"، مشددا على أن "الشهرستاني ورئيس الوزراء نوري المالكي اعترضا على العقد، وان الأمانة العامة لمجلس الوزراء كانت قد أبلغت بعدم التعاقد مع الشركات الوسيطة وإنما مع شركات المنشأ"، داعيا الى "إبعاد محاربة الفساد عن الخلافات".

من جانبه أكد قيادي آخر في ائتلاف دولة القانون، أن الوثيقة التي عرضها النائب المستقل صباح الساعدي بشأن عقود الكهرباء لا تدين نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، مشيرا إلى أن الأخير وجه بإلغاء العقد بعد ورود معلومات تفيد بأن الشركتين الألمانية والكندية غير رصينتين.

وقال عزت الشابندر في مؤتمر صحافي عقده، أمس في مبنى البرلمان، وحضرته المدى "، إن "اكبر أنواع الفساد هو تسييس النزاهة الخاصة بمحاربة الفساد، واستعمال حاجة الناس وقوتهم لأغراض سياسية وشخصية"، مؤكدا أن "الوثيقة التي عرضت اليوم لا تدين نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني.

وكان النائب المستقل في البرلمان صباح الساعدي أعلن، اليوم الاثنين، إن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني متورط أيضاً بالعقود المبرمة مع الشركات المفلسة والورقية، كما طالب بإقالته، في وقت عرض وثيقة تشير إلى أن الشهرستاني أكد أن الشركات الألمانية والهولندية رصينة وأنه اطلع عليها عبر مواقعها على الانترنت.

وعزا الشابندر سبب قول الشهرستاني في الوثيقة أن الشركتين الألمانية والكندية رصينتان إلى توفر معلومات تفيد بأن الشركتين فعلاً رصينتان".

وأشار الشابندر وهو مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي إلى أن "معلومات أخرى جاءت بعد أسبوع تفيد بأن الشركتين غير رصينتين"، مؤكدا أن "الشهرستاني غيّر رأيه بعد ورود هذه المعلومات ووجه بإلغاء العقد مع الشركتين".

وتساءل القيادي في ائتلاف دولة القانون "ما هي الجريمة التي ارتكبها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني في هذا الأمر؟".

وسبق للنائب صباح الساعدي أن اتهم، في التاسع من آب الحالي، الشهرستاني بالتورط في العقود الوهمية التي أبرمتها وزارة الكهرباء، مؤكدا أن رئيس الوزراء نوري المالكي اطلع عليها قبل توقيعها، فيما اعتبر وزير الكهرباء رعد شلال "كبش فداء".

وأصدر رئيس الوزراء نوري المالكي، في ٧ آب الحالي، قراراً يقضي بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بقيمة نحو مليار و٧٠٠ مليون دولار.

في ما كشف بيوكانن خضوعها لسلطة سفارة واشنطن

الأحرار ترفض بقاء القوات الأميركية تحت أي عنوان والقانون لم يجر مناقشة الحصانة

بغداد / متابعة المدى

أكد كشف الجيش الأميركي في العراق، أمس الأحد، أن المدربين الأمريكيين والقوة التي ستبقى لحمايتها في العراق ستخضع لسلطة سفارة واشنطن في بغداد، مشيراً الى أن مواقع التدريب سيكون متفق عليها مع الحكومة المركزية وسيكون العراق خاليا من القواعد العسكرية. يأتي هذا في وقت أكدت فيه كتل سياسية ضرورة انسحاب القوات الأمريكية من العراق لأنه سيساهم في تهدئة خواطر دول الجوار، بينما أوضحت كتلة الأحرار موقفها المقاوم في حال استمرار تواجد القوات الأميركية .

وقال المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق جيفري بيوكانن أمس، إن "المدربين والقوات القليلة التي ستبقى في العراق لتدريب القوات العراقية في عدد من المواقع في البلاد ستكون تحت سلطة السفير الأميركي في بغداد"، مبينا أن "المنظومات التي يمتلكها الجيش الأميركي في العراق ستتحول جميعها إلى السفارة الأميركية".

وأضاف المتحدث باسم الجيش الأمريكي أن "الاتفاقية الأمنية الثنائية التي تم توقيعها بين البلدين تنص على أن الولايات المتحدة لن يكون لديها أي قواعد عسكرية في العراق"، مشيرا إلى أن "الجانب الأميركي سيتفق مع الحكومة المركزية على مواقع تدريب القوات العراقية سواء كان في كركوك أو اربيل أو نينوى أو البصرة".

وأكد بيوكانن أن "التدريب على الدبابات التي اشتراها العراق مثل دبابات (M١) وهي أحسن الدبابات الموجودة، سيكون في منطقة بسمايا شرق بغداد"، لافتا إلى أنه "يوجد في العراق ١٣٥ دبابة أبرامز، وهناك خمس أخرى ستصل قريبا ليكون عددها ١٤٠ دبابة".

من جهته اعتبر النائب عن كتلة الأحرار رافع عبد الجبار أن الولايات المتحدة لا تزال تنظر الى العراق وكأنه ولاية تابعة لها، وفي اتصال هاتفي أجرته المدى يوم أمس تحدث عبد الجبار" من حيث المبدأ فإننا نرفض بقاء الولايات المتحدة تحت أي عنوان" وتابع الى أن مثل هذه التصريحات " دليل واضح على ان الولايات المتحدة لا تزال تعتبر أن العراق مستعمرة أمريكية او قرية من قراها ".

وأضاف النائب عن كتلة الأحرار" سنطالب بان يتم التصويت في مجلس النواب على هذه المسالة بصورة علنية أمام الشعب" وأشار عبد الجبار الى أن هذه المماطلة الأمريكية للبقاء ما هي الا مشروع استراتيجي للهيمنة على العراق وحماية أصدقائها في الخليج ،واثبات السيطرة .

وعن موقف التيار الصدري من البقاء الأمريكي أجاب" ان بقاء الاحتلال في العراق هو بقاء للمقاومة"

من جهة أخرى أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون علي شلاه على أن الحوار في مطلب حصانة المدربين لم يتم بعد، وفي اتصال أجراه مراسل المدى يوم أمس قال شلاه " لم يجر الحوار بعد في هذا الموضوع والحصانة للمدربين مطلب من الجانب الأمريكي لم تتم الموافقة عليه بعد" وتابع النائب عن دولة القانون الى أن" ما يجري الحديث عنه هو ٣٥٠ مدربا فقط سيتم تحديد أماكن حركتهم وكيفية تنقلهم على الأراضي العراقية ".

وأضاف شلاه" كما هو معروف ان الأمريكان لم يوقعوا على الاتفاقيات الدولية التي تلزم بتسليم رعاياها من مرتكبي الجرائم،ولذلك هم يطرحون مسألة حصانة المدربين على الجانب العراقي".

وأشار شلاه الى أن" كل التفاصيل المتبقية والتي لم يتم الاتفاق عليها سيتم عرضها على مجلس النواب بغية التصويت عليها".

يذكر ان الكتل السياسية العراقية وافقت ، في الثاني من آب الحالي، على تفويض الحكومة بدء مباحثات مع الولايات المتحدة بخصوص إبقاء عدد من القوات الأميركية لتدريب القوات العراقية حتى ما بعد موعد الانسحاب الكامل نهاية العام ٢٠١١، فيما لاقى التفويض معارضة التيار الصدري الذي رفض أي نوع من المباحثات في إطار إبقاء أميركيين في البلاد بعد نهاية العام.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الأعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، وكانت قوات الولايات المتحدة المقاتلة انسحبت بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

أنباء

الأمم المتحدة لم تتخذ موقفا من "مبارك"

■ انتقد النائب عن القائمة العراقية كامل الدليمي موقف الأمم المتحدة من ميناء مبارك، مشيرا الى وجود نية للحكومة العراقية بأن لا تفي بالتزاماتها أمام دولة الكويت في حال عدم إيقاف بناء ميناء مبارك، مؤكدا وجود عشائر هددت بالدخول إلى الكويت.

وقال الدليمي في تصريح له أمس الاثنين" إن العراق خاضع للفصل السابع ونرى بأن الأمم المتحدة لم تتخذ موقفا واضحاً من بناء هذا الميناء وكنا نتمنى أن يكون للولايات المتحدة دور في الموضوع".

العراق يستعيد ١٠٠ مليون دولار

■ أعلنت هيئة النزاهة عن استعادتها لمبلغ مقداره (١٠٠،٧٤٩) مئة مليون وسبعمئة وتسعة وأربعون ألف دولار مسجلة باسم احد رموز النظام السابق في بنوك إحدى دول الجوار من الأموال العراقية المهربة الى الخارج بالتعاون مع الجهات الأمنية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد،وتم تقييده في حساب صندوق تنمية العراق التابع الى وزارة المالية وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠٠٣.

يذكر أن الهيئة تسعى بخطى حثيثة لمتابعة الأموال العراقية في الخارج وإعادتها الى الخزينة العراقية

الإفراج الشرطي عن ٢٢ حدثا

■ أعلنت دائرة إصلاح الأحداث التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن الإفراج الشرطي لـ٢٢ حدثا من مختلف الأقسام الإيوائية .

وقال مدير عام دائرة الأحداث وليد مظفر النقشبندي إن المفرج عنهم توزعوا بواقع ٢٥ حدثا من مدرسة تأهيل الشباب البالغين ،وأربعة من مدرسة تأهيل الفتيان واثنين من مدرسة تأهيل الأحداث الإناث ،إضافة الى حدث واحد من مدرسة تأهيل الصبيان ،وذلك لتوفر الشروط القانونية فيهم،مضيفا انه تم ترشيح ٣٠ حدثا للصنف الممتاز لتوافر الشروط القانونية والسلوكية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد، شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان، أربيل، شارع برايتي دمشق، شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت، الحمرا،شارع ليون بناية منصور، الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون